وليلة وعند مالك اربعون يوما طهرها عشرة وحيضها ثلاثة ايام وثلث يوم وعند احمد تسعة
وعشرون يوما حيضها سبعة وطهرها تسعة ايام ولو قال ان ولدت فانت طالق ثلاثا فولدت
لم تصدق في اقل من ستة وتمانين يوما في قوله ابي حنيفة على تخريج محمد وعلى تخريج الحسن لم تصدق
في اقل من مائة يوم لان اقصى ما يمكن ان يجعل نفاسا ستون وعشرون يوما ثم طهرها ستة عشر
بعد ذلك ثم حيضها ثلاثة حيض وطهران على التخريج يجب وانما كان كذلك لان ما يرى من الدم في
الاربعين لا يكون حيضا وانما هو نفاس لانه في مدته وما تراه بعد تمام الاربعين يكون حيضا
ان تعقبه طهر صحيح وهو خمسة عشر يوما هذا في حق الزوج الاول وفي حق الثاني تحتاج بعد هذا
الى ثلاث حيض وثلاثة اطهار على التخريج بيان وعند ابي يوسف تصدق في خمسة وستين يوما لان
نفاسها يقدر باحد عشر يوما لان مدة النفاس اكثر من مدة الحيض فتقدر بالاكثر من الاكثر
مدة الحيض بوضع بعد هذا ثلاث حيض وثلاثة اطهار هذا في حق الاول وفي حق الثاني
تحتاج بعد هذا الى ثلاثة اطهار وثلاث حيض وعند محمد تصدق في اربعة وخمسين يوما وساعة
لانه لا غاية لاقل النفاس فاذا قالت كان ساعة وجب تصديقها ثم الطهر بعده خمسة عشر يوما
ثم ثلاث حيض وطهران هذا للزوج الاول والثاني يحتاج الى اربعة وخمسين يوما ثلاث حيض
وثلاثة اطهار هذا في حق الحرة وفي حق الامة التخريج ظاهر على المذاهب كلها فليتامل هذا

باب في بيان احكام الايلاء

هو مصدر رمن الى يولي وهو اليمين لغة وفي الشرع
هو اي الايلاء الحلف على ترك قربانها اي قربان المراة اي وطيها اربعة اشهر او اكثر
منها وعند الثلاثة لا بد من الاكثر والمولى من لا يمكنه قربان امراته الا بشيء يلزمه ومثل
لذلك بقوله كقوله اي كقول الرجل لامراته والله لا اقربك اربعة اشهر او كقوله والله
لا اقربك فاذا قال ذلك كان موليا لقوله تعالى للذين يولون من نسائهم تربص اربعة
اشهر فتكون مدة الايلاء اربعة اشهر من غير زيادة ولا نقصان اذ لو كانت المدة اقل من ذلك
او اكثر لم يكن في التنصيص على الاربعة فائدة وقال الشافعي واحمد اذا حلف لا يقربها اربعة
اشهر لا يكون موليا حتى يزيد مدة المطالبة واشترط مالك زيادة يوم والحجة عليهم ما تلونا
وبينا والمسلم والذمي فيه سواء عند ابي حنيفة لان الذمي من اهل اليمين بالله تعالى وعندهما لا يكون
الذمي موليا وعند الشافعي واحمد يصح ظهاره ايضا وقوله لا اقربك كناية عن الجماع ومنها الوطي
والمباضعة والافتضاض في البكر والاغتسال منها والاتيان والاصابة والغشيان والمضاجعة
والدنو والمس وكذا قوله لا يجمع راسي وراسك وسادها ولا يجتمعان اولا ابيت معك في فراش
اولا اقربك فزاد الشك لا يكون بها موليا الا بالنية وفي البدايع الصريح المجامعة والكناية بين حكم الايلاء
بالفاء والتعقيبية بقوله فان وطيء امراته التي منها في المدة اي في اربعة اشهر كفر لانه
حنث في يمينه وقال الحسن البصري لا تجب الكفارة لقوله تعالى فان فاءوا فان الله غفور رحيم فلنا المراد

اسقاط العقوبة في الاخرة لا سقوط الكفارة المشروعة وسقط الايلاء لان اليمين تحلل بالحنث فلا تبقى بعد انحلالها
ولا ايلاء بدونها والا اي وان لم يطأها في المدة وهي اربعة اشهر حتى مضت بانت المراة منه بتطليقة واحدة وهو
قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وروي ذلك عن عثمان وعلي رضي الله عنهما وهو قول جمهور
التابعين وقال الشافعي لا تبين بمضي المدة ولكن توقف الى ان يفيء اليها او يفارقها فان فعل والا فرق القاضي بينهما فالخلاف
في موضعين احدهما ان الفيء عنده يكون بعد مضي المدة وعندنا في المدة والثاني ان الفرقة لا تقع الا بتفريق القاضي او
بتطليق الزوج عنده وبه قال مالك واحمد وعن الشافعي لا يفرق ولكن يضيق عليه حتى يفيء او يطلق وعندنا يقع بمضي
المدة واستدلوا بقوله تعالى فان فاءوا فان الفاء للتعقيب فاقتضى جواز الفيء بعد المدة وجواز التفريق وتلا ما ذكرنا
عن كبار الصحابة وقراءة ابن مسعود وابي بن كعب رضي الله عنهما فان فاءوا فيهن فاقتضى ان يكون الفيء في المدة و
فيكون [illegible] ناء في الاية للتعقيب العفي على الايفاء، بدليل جواز الفيء قبل مضي

[illegible] على اربعة اشهر لان اليمين موقتة بوقت فلا تبقى بعد مضيه
[illegible] او قال والله لا اقربك ولم يقل ابدا لان مطلقه ينصرف الى الابد
[illegible] انه لا يتكرر الطلاق ما لم يتزوجها ذكره في البدايع والتحفة وعنها
[illegible] مضت اربعة اشهر وهي في العدة وقعت احرى فان مضت اربعة اشهر
[illegible] والاول اصح فلو نكحها اي فلو تزوج المبانة بالايلاء فكما ثنا وثلثا
[illegible] الثاني وهي اربعة اشهر ومدة الايلاء ايضا بعد التزوج الثالث
[illegible] المراة باحزبين اي تطلقتين احزبهما تحترم عليه حرمة مغلظة
[illegible] عه صار ظالما فحزبي بازالة نعمة النكاح بمعنى مدة الايلاء وذكر في
[illegible] تتربص وقت التزوج وقال في الغاية ان تزوجها في العدة تعتبر
ولو فان نكحها اي المراة التي بانت منه بالايلاء ثلثا صراحة بعد زوج اخر
[illegible] عنها لان الزائد عليهن لبس في الملك ولا مضافا اليه فلم يصح التعليق
[illegible] بالايلاء وقالا ان عاد فعاد الايلاء لبقاء اليمين ولو وطيها اي بعد هذه المبانة ثلاثا
عن يمينه لبقاء اليمين في حق الكفير وان لم تبق في حق الطلاق ولا ايلاء فما دون
[illegible] وقول ابن عباس رضي الله عنهما وقال ابن ابي ليلى لو حلف على اقل منها يكون
[illegible] ولا ثم رجعه حين بلغه فنوى ابن عباس ولو قال والله لا اقربك شهرين و
لشهرين فهو ايلاء فيكون به موليا لان الجمع يحمل الجمع بالجمع ويراد به
[illegible] انما قال لانه لو قال سنة اشهر ين وشهرين كان الحكم كذلك ولو مكث بعد ان قال والله لا اقربك
[illegible] لا اقربك سنة اشهر بعد الشهرين الاولين لا يكون موليا لان الثاني في ايجاب مدة لم تكمل
المدة [illegible] لا اقربك سنة الا يوما لا يكون موليا ايضا عندنا وقال زفر يكون موليا في الحال لان الاستثناء
يصرف الى اليوم الاخر ولنا انه استثنى يوما منكرا فله جعل ذلك اليوم اي يوم اختاره من السنة فعين ثم اذا
مر بها يوما من السنة فان كان بقي اربعة اشهر بعد يوم المر بان كان موليا وان بقي اقل منها لم يكن موليا و
ان كانت اليمين مطلقة بان قال والله لا اقربك الا يوما لا يكون موليا حتى يمر بها فان مر بها صار موليا ولو قال